

وما سوى هذا من الأحكام
كلهم قصدوا تحصيله
كأن معروف وفيه المنكر
أحكام شرع الله سبع تقسم
والرابع المكروه ثم ما ينج
فالفرض ما في فعله الثواب
ومنه مفرض على الكفاية
والسنة الثابت من قد فعله
ومنه مسنون على الكفاية
أما الحرم والثواب يحصل
وفعال المكروه لم يصدب
وخص ما يباح باستواء
لكن إذا نوى بكله القوي
إما الصحيح في العبارات فما
وفي المعاملات ما ثبتت

فرض كفاية على الإنسان
من غير أن يصير قوام فعله
وان يظن النهي أو يوشع
الفرض والمندوب والمحرم
والسادس الباطل واختم بالبيع
كذا على تاركه للقتاب
كرد تسليم من الجماعة
ولم يعاقب أمران أهله
كالبدن بالسلم من جماعة
لتبارك وأتم من يفصل
بل إن يكف لا تمتد ليشب
الفصل والترك على السواء
لطاعة الله له ما قد نوي
ووفق شرع الله فيما حرم
عليه آثار بقصد ثبتت

والباطل

والباطل الفاسد للصحيح مند
واستثنى موجودا لا لوعدهما
ومنه معدوم كوجود مثل

كتاب الطهارة

وانما يصح تطهير بما
بطاهر مخالط تغيرا
في طوه أو يجه أولونه
واستثنى تغير اليهودي
ولدباء مطلق حلت عين
واستثنى ميتا دمه لم يسلم
والقتلان بالرطيل الرصلي
والقتلان بالرطيل المصفي
والقتلان بالرطيل المصري
فسبعة وأربعون تحب
والخبر الواقع قد نسيه

وهو الذي بقص شرطه فقد
كواجب الما إذا تيمما
كدية تورث عن شخص قتل

أطلق لم يستعمل ولد بما
تغير الطلاق الذي غيرا
ويمكن استغناء به بصونه
أو ورق أو طحلب أو تراب
نجاسة وهو دون القلتين
أولديري بالطرف لما يحصل
فوق ثمانين ويب رطل
ثان ارطال ات بعد مائة
فأربع من المصطادري
لهالك المفقول عن خبره
واختير في ضمنه لا يكثره